

مؤلفات الجمعية الفيلسفية المصرية

بمشاركة: الدكتور محمد فوزي باشا رئيس الجمعية ، والدكتور علي عبد الواحد في دكا

المسؤولية والاجترار

تأليف

الدكتور علي عبد الواحد وافي

دكتور في الآداب جامعة باريس

أستاذ علم الاجتماع بجامعة فؤاد الأول

[١٩٤٨ م — ١٣٦٨ هـ]

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الطبعة الأولى

تبدو ظواهر المسؤولية والجزاء في صور كثيرة تتصل كل صورة منها بناحية هامة من نواحي الحياة الاجتماعية ، وترتبط بمجموعة من النظم التي تسير عليها هذه الحياة ؛ فمن هذه الظواهر قسم يتصل بالقوانين الوضعية للأمة وتشرف عليه الهيئات التي ينشئها المجتمع لحماية هذه القوانين وتطبيق ما تقرره . وينتظم هذا القسم جميع المسؤوليات المنحدرة من الدستور وقانون العقوبات والقوانين المدنية والتجارية والبحرية والإدارية والمدرسية والدولية الخاصة والعامة ... وما إلى ذلك ؛ كما ينتظم جميع أنواع الجزاء المترتبة على هذه المسؤوليات ، سواء أكانت عقاباً أم مثوبة .

ومن هذه الظواهر قسم آخر يتصل بالنظم الدينية للأمة وتشرف عليه السماء وجنودها^(١) والهيئات التي ينشئها المجتمع لحماية هذه النظم وتطبيق ما تقرره . وينتظم هذا القسم جميع المسؤوليات المنبعثة من تعاليم الدين ، سواء ما تعلق منها بالعبادات وما تعلق منها بالمعاملات ، وسواء أكانت متصلة بشئون العبد مع ربه أم بشئونه مع نفسه ومع غيره من أفراد مجتمعه وأفراد المجتمع الإنساني وسائر المخلوقات الأخرى ؛ كما ينتظم جميع أنواع الجزاء المترتبة على هذه المسؤوليات ، سواء ما كان منها ثواباً عن طاعة وما كان منها عقاباً على معصية ، وسواء أكان حدوثها أو افتراض حدوثها متوقفاً في الحياة الدنيا أم في الآخرة أم فيهما معا .

(١) استخدمنا هذا التعبير العام ليشمل الآلهة والملائكة والأرواح ... وما إلى ذلك من الموجودات التي يتكون منها القسم القدسي في مختلف الديانات .

ومن هذه الظواهر قسم ثالث يتصل بالنظم الخلقية ، ويتولى الرأي الجمعى العام فى مجلته سلطة الإشراف عليه عن طريق مباشر لا عن طريق هيئة ينشئها المجتمع لذلك . وينتظم هذا القسم جميع المسئوليات التى يقررها العرف الخلقى سواء ما اتصل منها بسلوك الفرد الخاص وما اتصل منها بسلوكه مع غيره ؛ كما ينتظم جميع أنواع الجزاء المترتبة على هذه المسئوليات ، سواء ما كان منها جزاء عن سلوك محمود وما كان منها جزاء على سلوك مذموم ، وسواء أظهرت فى صورة مادية أم فى صورة معنوية أم فى كلتا صورتين .

وهذه الأقسام الثلاثة ، على ما بينها من اختلاف فى الصورة ، تتفق جميعا فى الجوهر وترد إلى أمر واحد : فكل منها ينبعث عن العقل الجمعى وينحدر من مجموعة النظم التى تتخذها الجماعة دعامة لحياتها ، ويرمى إلى صيانة هذه النظم ، وتوطيد مالها فى النفوس من قدسية وجلال ، ويعمل على حماية المجتمع حيال من تسول له نفسه الاعتداء على مارسمه من حدود^(١) .

فالمسئولية إذن ظاهرة اجتماعية أيّا كانت الصورة التى تبدو هى فيها ويبدو فيها ما تؤدى إليه من جزاء . وهى بوصفها هذا تؤلف موضوعا من موضوعات علم الاجتماع^(٢) .

(١) ولذلك لم تكن هناك فواصل جوهرية بين هذه الأقسام : فقوانين المجتمع الوضعية ونظمه الدينية تترجم فى جملتها عن عرفه الخلقى ، ويتردد فيها ما يراه هذا العرف بصدد الفضيلة والذيلة ؛ وعرفه الخلقى تتألف عناصره من معتقداته الدينية وما يضعه من نظم لمختلف فروع الحياة . ومن ثم نرى أن العمل الواحد كثيراً ما يؤدى إلى مسئوليات وجزاءات من مختلف هذه الأنواع : فالقتل الحرم مثلا يعد مقترفة مسئولا أمام القانون وأمام الدين وأمام العرف الخلقى ؛ وتنصب عليه عقوبات مادية أو معنوية ، عاجلة أو آجلة ، من جميع هذه النواحي الثلاث .

(٢) أنشأ علماء الاجتماع لدراسة المسئولية وما يتصل بها فرعاً هاماً من فروع علمهم سموه الاجتماع القضائى Sociologie juridique . وقد تضافر على النهوض بهذا الفرع أعضاء المدرسة الاجتماعية الفرنسية التى أنشأها العلامة دوركايم Durkheim فى أوائل القرن الحاضر ، وخاصة هوركاييم نفسه وتلميذه أستاذه المغفور له العلامة فوكونيه Fauconnet .

وسندرسها في هذه الرسالة على منهج هذا العلم ومن وجهة نظره وأغراضه
وقد جرت عادة علماء الاجتماع في علاجهم لأية ظاهرة اجتماعية أن يعنوا فيها
بناحيتين هامتين :

(إحداها) الناحية الوصفية ؛ فيعرضون الظاهرة عرضاً تاريخياً في جميع
صورها ، ويتتبعونها في مراحل تطورها ، مبينين خصائصها في كل مرحلة منها ،
وأشكالها في مختلف الأمم والعصور . ويستمدون حقائق هذه الناحية من بحوث
المؤرخين والرحالة وعلماء الدين والقانون والإحصاء والإثنوجرافيا^(١) ... وهلم جرا .
وتعتبر دراستهم هذه مجرد تمهيد لبحوثهم الأصلية ، أو مجرد مادة أولية يستخدمونها
للوصول إلى تحقيق ما يرمى إليه علمهم من أغراض .

(وثانيتها) الناحية التحليلية - الشرحية ؛ فيحاولون على ضوء دراستهم الوصفية
السابقة ، وتحليل ما شتمل عليه من حقائق ، وموازنة هذه الحقائق بعضها ببعض ، أن
يصلوا إلى شرح الظاهرة التي يدرسونها ، وذلك ببيان الدعائم التي تقوم عليها ، وكشف
القوانين التي تخضع لها في مختلف مناحيها . ومن هذه الدراسة تتألف البحوث الأصلية
لعلم الاجتماع ، وبفضلها تتحقق أغراضه .

وعلى هذا المنهج سنسير في دراستنا لظواهر المسؤولية والجزاء .
فنبداً أولاً بعرض وصف لهذه الظواهر في مختلف صورها القانونية والدينية
والخلقية^(٢) وفي عدة شعوب متباينة في حضارتها ونظمها الاجتماعية وعصورها

(١) L'Ethnographie يراد بها في الغالب دراسة الشعوب البدائية ونظمها الاجتماعية .

(٢) سنوجه قسطاً كبيراً من اهتمامنا إلى الناحية القضائية الجنائية على الأخص .

التاريخية^(١) . وسيدور بحثنا في هذه المرحلة حول مسألتين هامتين ترجع إليهما في الحقيقة جميع ظواهر المسؤولية والجزاء : إحداها الصفات التي يجب توافرها في الكائن حتى يعتبر أهلاً لتحمل المسؤولية عن أعماله أو أعمال غيره ، أى التي تجعل الكائن « مسئولاً بالقوة » حسب تعبير الفقهاء ؛ وثانيتهما الحالات المولدة للمسؤولية ، أى التي لا يكون الكائن مسئولاً « بالفعل » إلا إذا تلبس بحالة منها أو لابسته حالة منها . ومن هذين الموضوعين يتألف الفصلان الأول والثانى من هذه الرسالة .

ثم ننتقل من ذلك إلى دراسة تحليلية - شرحية نبحث فيها عن الأسس العامة التي تقوم عليها الظواهر السابق وصفها في المرحلة الأولى . ونفتتح هذه الدراسة بمناقشة أهم ما قاله الباحثون من قبل بهذا الصدد من نظريات : فنبتسط نظرياتهم ، ونبين مراميها ونناقشها على ضوء الظواهر التي وصفناها في الفصلين السابقين . وسيتبين لنا من ذلك فساد هذه النظريات جميعاً ، وعجزها عن شرح ظواهر المسؤولية والجزاء شرحاً علمياً ، وإخفاقها في كشف الأسس الصحيحة التي تقوم عليها هذه الظواهر . ومن هذا الموضوع يتألف الفصل الثالث من هذه الرسالة . ثم نختم هذه المرحلة بتحليل مباشر للظواهر التي عالجناها في المرحلة الأولى ، ونحاول على ضوء هذا التحليل أن نصل إلى نظرية صحيحة تتفق مع جميع هذه الظواهر ، وتكشف عن صفاتها المشتركة ، وتبين عن الدعام الصحيحة التي تقوم عليها المسؤولية ويقوم عليها الجزاء في مختلف المجتمعات الإنسانية .

(١) سنعرض لظواهر المسؤولية والجزاء في العصر الحاضر ، وعند كثير من الشعوب البدائية ، وعند قدماء العبريين والآشوريين والبابليين والعرب والمصريين والصينيين والهنود والفرس واليونان والرومان والجرمان ، وعند الأمم الإسلامية ، وعند الأوروبيين في عصورهم الوسطى والحديثة . فالشعوب التي سنتناولها تمتد - إلى حد كبير - نمثلة لمختلف الشعوب الإنسانية .

فرسالتنا تشتمل إذن على أربعة فصول : يتألف من الفصلين الأولين منها دراسة وصفية لظواهر المسؤولية والجزاء ؛ ومن الفصلين الأخيرين دراسة تحليلية - شرحية لهذه الظواهر :

الفصل الأول : أهلية الكائن لاحتمال المسؤولية والجزاء ؛

الفصل الثاني : الحالات المولدة للمسؤولية والجزاء ؛

الفصل الثالث : مناقشة النظريات التي قيلت في دعائم المسؤولية والجزاء ؛

الفصل الرابع : الدعائم الصحيحة التي تقوم عليها المسؤولية والجزاء^(١) .

على غير العادة وفى

(١) يتفق هذا المنهج فى مجلته وفى معظم تفاصيله مع المنهج الذى سار عليه أستاذنا العلامة فوكونيه فى مؤلفه القيم عن « المسؤولية » Fauconnet : La Responsabilité; Paris 1920 والنظرية التى سندهى إليها مقتبس معظم عناصرها من نظريته .

وقد اعتمدنا فى دراسة ظواهر المسؤولية والجزاء فى جميع الشعوب التى عرضنا لها ، ماعدا العرب فى الجاهلية والأم الإسلامية ، على طائفة كبيرة من المراجع الاجتماعية والقانونية والتاريخية فى مختلف اللغات الأجنبية ، وبخاصة كتاب أستاذنا العلامة فوكونيه والمؤلفات التى رجع إليها وأشار إلى بعضها فى صدر كتابه .

أما ظواهر المسؤولية والجزاء عند العرب فى الجاهلية وفى التشريعة الإسلامية فقد اعتمدنا فيها على القرآن الكريم وكتب التفسير والحديث والأدب العربى والتاريخ العربى والإسلامى ومؤلفات الفقه الإسلامى فى المذاهب الأربعة وخاصة : « بدائع الصنائع » للنكاسانى ، و « الميدانى على القدورى » (فى مذهب أبى حنيفة) ؛ وحاشية الدسوقى على الشرح الكبير للدردير على ابن خليل (فى مذهب مالك) ؛ وحاشية الشرفاوى على شرح التحرير لركب الأناصرى (فى مذهب الشافعى) ؛ ونيل المآرب للشيبانى فى شرح دليل الطالب لمعى بن يوسف ، والروض المربع للبهتوى فى شرح زاد المستنقع لأبى النجاء الحماوى (فى مذهب ابن حنبل) ؛ و « أصل الشيعة وأصولها » للشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، الطبعة الثانية (فى مذهب الشيعة الإمامية) .